

# دولة ليبيا

## وزارة المالية

### قرار (رقم 32) لسنة 1372 و.ر.

بشأن اللائحة تنظيم مزاولة مهنة التخليص الجمركي

وزارة المالية:

- ❖ بعد الإطلاع علي قانون الجمارك رقم (67) لسنة 1972 ف وتعديلاته .
- ❖ وعلي قانون رقم (1) لسنة 1369 و.ر بشأن مؤتمرات وزارة المالية ولائحته التنفيذية .
- ❖ وعلي القانون رقم (8) لسنة 1430م، بتعديل مدة في القانون رقم (9) لسنة 1992 ف .
- ❖ وعلي القانون رقم (21) لسنة 1370 و.ر، بتقرير بعض الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية ولائحته التنفيذية .
- ❖ وعلي قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (30) لسنة 1371 و.ر بتنظيم الجهاز الإداري لوزارة المالية .
- ❖ وعلي قرار وزارة المالية رقم (161) لسنة 1371 و.ر، بالتنظيم الداخلي لوزارة المالية .
- ❖ وعلي القرار الجمركي رقم (16) لسنة 1991ف، بشأن إصدار لائحة تنظيم مزاولة مهنة التخليص الجمركي المعدل بالقرار رقم (1) لسنة 1992 ف .
- ❖ وبناءً علي ما عرضه الأخ / أمين وزارة المالية .

قررت

## المادة ((1))

يقصد بالتخليص الجمركي القيام بإعداد الإقرار الجمركي وتوقيعه وتقديمه للجمارك وإتمام إجراءات الجمركية عن البضائع.

## المادة ((2))

يجوز للأفراد مزاوله مهنة التخليص الجمركي لحساب الغير بعد حصولهم علي ترخيص بذلك من مصلحة الجمارك وفقا للشروط والأوضاع المقررة بهذه اللائحة

مع مراعاة أحكام القانون رقم (21) لسنة 1369 و.ر بتقرير بعض الأحكام في شأن مزاوله الأنشطة الإقتصادية ولائحة التنفيذية يجوز إنشاء تشاركيات أو شركات مساهمة تتخصص في أعمال التخليص الجمركي لحساب الغير شريطة:

1. ألا يقل عدد أعضاء التشاركية عن اثنين يخضعان للإمتحان وعدد المساهمين في الشركات المساهمة عن (25) مساهم علي أن يخضع خمس مساهمين من أعضاء الشركة للإمتحان .
2. أن يتم تقديم سند الإنشاء مبينا فيه أن الغرض منه ممارسة أعمال التخليص الجمركي لحساب الغير .
3. أن يتم قيدها بعد موافقة مدير عام لمصلحة الجمارك في السجل المعد لهذا الغرض لدي مصلحة الجمارك .

## المادة ((3))

يجوز للوزارات والمصالح التابعة لها والهيئات والمؤسسات والمنشآت والشركات العامة القيام بأعمال التخليص الجمركي علي بضائعها بواسطة العاملين فيها وذلك بناء علي تفويض كتابي منها يحدد سنويا يتضمن صراحة تخويلهم القيام بأعمال التخليص علي البضائع الخاصة بها ، وللجمارك الحق في الاعتراض علي أي منهم.

## المادة ((4))

يشترط في المتقدم لمزاوله مهنة التخليص الجمركي مايلي:

1. أن يكون من مواطني ليبيا ومتمتعاً بحقوقه المدنية .
2. ألا تقل سنه عن (18) سنة ميلادية .
3. أن يكون حسن السيرة والسلوك .

# دولة ليبيا

## وزارة المالية

- ❖ من قضي مدة لا تقل عن خمسة عشر سنة خدمة فعلية بالجمارك .
- ❖ المخلصون الجمركيون الذين سبق لهم الحصول علي تراخيص مزاوله مهنة التخليص من مصلحة الجمارك قبل صدور هذه اللائحة
- ❖ (05) ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية أو جنحة مخله بالشرف أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة من جرائم التهريب الجمركي مالم قد رد إليه اعتباره .
- ❖ (06) ألا يكون قد سبق فصله تأديبياً من الخدمة العامة في الدولة أو إحدى الهيئات والمؤسسات العامة أو المنشآت أو الشركات العامة .
- ❖ (07) ألا يكون قد صدرت ضده عقوبة تأديبية تقضي بإلغاء ترخيصه بمزاوله التخليص الجمركي .
- ❖ (08) أن يتخذ له مكتباً لمزاوله عمله في دائرة المديرية الجمركية التي حدد نشاطه في نطاقها .
- ❖ (09) أن يجتاز بنجاح الإمتحان الذي تنظمه مصلحة الجمارك لهذا الغرض للراغبين في مزاوله مهنة التخليص الجمركي ويستثنى من هذا الشرط :
- ❖ (أ) من سبق له العمل بمصلحة الجمارك لمدة لا تقل عن خمس سنوات من حاملي المؤهل الجامعي .
- ❖ (ب) من سبق له العمل بمصلحة الجمارك لمدة (10) سنوات من حاملي المؤهلات المتوسطة .
- ❖ (ج) من سبق له أداء امتحان المخلصين الجمركيين .

## المادة (5)

يقدم طلب الحصول علي ترخيص بمزاوله مهنة التخليص الجمركي إلي مصلحة الجمارك مباشرة أو عن طريق المديرية الجمركية متضمناً تحديد المديرية التي يرغب العمل في نطاقها ، مرفقاً لمستندات الدالة علي توافر الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة ومبلغ خمسة وعشرون دينار رسم إشتراك في الإمتحان ويجري الإمتحان خلال النصف الثاني من السنة في موعد تحدده مصلحة الجمارك.

# دولة ليبيا وزارة المالية المادة (6)

يصدر الترخيص بمزاولة مهنة التخليص الجمركي من مصلحة الجمارك وتكون صلاحيته لمدة ثلاث سنوات، ولا يجوز مزاولة مهنة إلا بعد اثبات قيد المرخص له بالمؤتمر المهني التابع له ، وعلي المرخص له أن يتقدم بطلب تجديد ترخيصه للمصلحة عن طريق المديرية التابع لها قبل انتهاء مدة صلاحيته بشهر علي الأقل مصحوبا بشهادة إثبات سداد الضرائب ، وإذا لم يتقدم المخلص بطلب تجديد ترخيصه خلال ستين يوما من تاريخ إنتهاء صلاحيته تفرض عليه غرامة قدرها (500د.ل) خمسمائة دينار ، وفي حالة عدم تقديمه لطلب التجديد خلال مدة ستة أشهر التالية لإنهاء صلاحيته يحال المعني علي مجلس التأديب لمحاكمته وإنهاء ترخيصه في حالة عدم تقديم مبررا لتأخره في تجديد الترخيص .

## المادة (7)

1. يحصل عند إصدار الترخيص رسما قدره ستمائة دينار (600د.ل)
2. يحصل عند تجديد الترخيص رسما قدره ثلاثمائة دينار (300د.ل)

## المادة (8)

- يتجدد عمل المخلص الجمركي فردا / تشاركية / شركة مساهمة بدائرة المديرية الجمركية التي يقع بها مقر عمله ويثبت ذلك في الترخيص ولا يحق له مزاولة عمله خارج هذه الدائره إلا إذا كان ذلك استكمالا لإجراء بدأه داخل دائره اختصاصه ومع ذلك :
1. يجوز للتشاريكات مزاولة أعمال التخليص الجمركي في نطاق لا يجاوز مديريتين جمركيتين وذلك بعد موافقة مصلحة الجمارك .
  2. يجوز للشركات المساهمة مزاولة أعمال التخليص الجمركي في كامل أراضي ليبيا

## المادة (9)

علي المخلص الجمركي أن يودع لدي مديرية الجمارك التي يقع نطاق عمله داخلها تأمينا نقديا أو خطاب ضمان مصرفي بقيمة (2000) ألفي دينار بالنسبة للأفراد و (5000) خمسة آلاف دينار بالنسبة للتشاريكات ، و25000 خمسة وعشرون ألف دينار.

# دولة ليبيا

## وزارة المالية

وعشرون ألف دينار بالنسبة للشركات المساهمة ، ويجوز لمصلحة الجمارك الخصم منه وفاء لما يستحق من غرامات وحقوق جمركية أو تعويضات عن المخالفات التي تقع منه أو من المخلصين التابعين له وتعويض المصلحة عما يقع منهم أو بسببهم من أضرار أثناء القيام بأعمال التخليص.

### المادة (10)

لا يجوز للمرخص لهم بمزاولة مهنة التخليص الجمركي الجمع بين مهنة التخليص الجمركي ومزاولة مهنة أو وظيفة أخرى ويلغى الترخيص الجمركي في حالة المخالفة.

### المادة (11)

- يعتبر الترخيص شخصياً ولا يجوز التنازل عنه للغير أو تأجير والتوكيل به باستثناء ما ورد بالفقرة الأولى من هذه المادة ويوقف العمل به في الحالات التالية .
- (1) مرض أو سفر المرخص لـه إلي خارج البلاد مالم يكن قد وكل أحد المخلصين المرخص لهم بالقيام بعمله أثناء غيابه شريطه ألا تزيد هذه الفترة عن ستين يوماً في السنة الواحدة وبعد إبلاغ مصلحة الجمارك بذلك .
  - (2) حبس المخلص الجمركي احتياطياً .
  - (3) يجوز بقرار من أمين وزارة المالية لمصلحة الجمارك أو من يفوضه وقف العمل بالترخيص في حالة اتهام المخلص جمركي ، بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ( 117، 120، 121، 122، 123، 124) من قانون جمارك (67) لسنة (1972ف)، وتعديلاته وكذلك في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات والقوانين المكملة له إذا أقتضت طبيعة الفعل المتهم بارتكابه أو مصلحة التحقيق مع المخلص ذلك .
  - (4) يجوز وقف العمل بالترخيص بناءً علي طلب المرخص له مدة أقصاها سنة ويجوز لأمين وزارة المالية لمصلحة الجمارك من هذه المهلة لمدة مماثلة لأسباب يقدرها .

# دولة ليبيا

## وزارة المالية

### المادة (12)

يجوز للمخلص الجمركي بعد موافقة وزير المالية لمصلحة الجمارك أو من يفوضه أو يستعين في أداء عمله بمساعد مخلص أو أكثر ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في البنود 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7 من المادة الرابعة من هذه اللائحة ويحظر على المخلص الجمركي لاستعانة بأحد رجال الجمارك في أداء عمله

### المادة (13)

يجب على المخلص الجمركي :-

(أ) - أن يلتزم الدقة والأمانة في تقديم الإقرار الجمركي وأن يضمه جميع المعلومات والإيضاحات والبيانات التي تمكن من تطبيق النظم الجمركية وتقديم المستندات التي يقبلها رجال الجمارك في حينها وأن يضع توقيعه على الإقرار .

(ب) - أن يصنف البضاعة تصنيفاً صحيحاً وفق التعريف الجمركية السارية .

(ج) - أن يمسك سجلاً خاصاً تُرقم صفحاته بأرقام متسلسلة وتُختم بختم الجمارك يقيد به البضائع التي يتولى التخليص عليها بشكل متتابع مع بيان اسم المصدر أو المستورد ورقم الإقرار الجمركي الخاص بها وتاريخه وقيمه ورقم وتاريخ الإيصال الجمركي وقيمه ويخضع هذا السجل لمراجعة وتفشيح رجال الجمارك المختصين .

(د) - أن يحتفظ بالسجل المشار إليه في البنود السابق وبالمستندات المؤيدة له لمدة خمسة عشر سنة على الأقل .

(هـ) - أن يسلم صاحب البضاعة بياناً بالمصارف واجرة التخليص يُعد وفقاً لنموذج الذي تقرره مصلحة الجمارك ولا يجوز للمخلص الجمركي أن يحجب أي مستند خاص بإتمام الإجراءات الجمركية عن صاحب البضاعة لأي سبب .

(و) - أن يحسن معاملة رجال الجمارك وأن يلتزم ب

## المادة (14)

مع عدم الإخلال بمسؤولية صاحب البضاعة يكون المخلص الجمركي مسؤولاً أمام الجمارك عن أي فعل يكون من شأنه أن يُشكل تهريباً أو تهرباً من الضرائب والرسوم الجمركية بإعتباره وكيلاً عن صاحب البضاعة ويُطبق في شأنه في هذه الحالة أحكام القانون رقم (67) لسنة 1972 م ، بشأن الجمارك وتعديلاته

## المادة (15)

**(1)-** يُعد لمصلحة الجمارك جدولاً يقيّد فيه أسماء الأفراد المرخص لهم بمزاولة مهنة التخليص الجمركي وكافة المعلومات المتعلقة بهم وبممارستهم لأعمالهم ، كما يُعد لكل مخلص جمركي ملفاً بمديرية الجمارك التي يُزاول نشاطه في حدود إختصاصه تُودع فيه كل الشكوى التي تُقدم ضده سواء من رجال الجمارك أو من ذوى الشأن على أن تحال إليه صور منها بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ، وعليه أن يُرد على الشكوى خلال ثمانية أيام من تاريخ إستلامها ولمدير المديرية أن يتحقق من صحة الشكوى بنفسه أو بواسطة من يكلفه لذلك من رجال الجمارك وله بعد ذلك أن يحفظها إذا ثبتت عدم صحتها وأن يوقع على المخلص في حالة ثوتها الغرامة المنصوص عليها في المادة (117) من القانون رقم (67) لسنة 1972 م بشأن الجمارك وتعديلاته ووفقاً للإجراءات المبينة في المادة (119) من القانون المشار إليه .

**(2)-** أما إذا رأى مدير المديرية المختص أن المخالفة تستوجب توقيع عقوبة أشد أحال التحقيق إلي وزير المالية لمصلحة الجمارك بتقرير منه ، ولوزير المالية لمصلحة الجمارك الحق في توقيع عقوبة الغرامة والوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو إحالة المخلص على المحكمة التأديبية ، كما أنه لوزير المالية لمصلحة الجمارك الحق في تأييد عقوبة الغرامة أو تعديّلها أو إلغائها من العقوبات التي يفرضها مديرو المديريات على المخلصين وذلك بناءً على تظلم يقدم في الخصوص وتحظر نقابة المخلصين الجمركيين بكل عقوبة يتم توقيعها على المخلصين .

## دولة ليبيا وزارة المالية

3. أما إذا ثبت بعد التحقيق أن المخالفة تشكل جريمة تهريب أو تهرب من أداء الضرائب فيطبق القانون رقم (67) لسنة 1972 ف ، في شأن الجمارك وتعديلاته ولا يخل ذلك بتوقيع العقوبات التأديبية السالفة أن كان لها موجبا .

### المادة (16)

يعد بمصلحة الجمارك سجلا تقيد فيه أسماء التشاركيات والشركات المساهمة التي تتخصص في مزاولة مهنة التخليص الجمركي وأسماء الحاصلين علي تراخيص بمزاولة هذه المهنة من أعضائها ، وكل المعلومات اللازمة لهذا الغرض .

### المادة (17)

يقدم طلب القيد في السجل المشار إليه في المادة السابقة إلي مصلحة الجمارك مباشرة أو عن طريق المديرية التي يقع بها المقر الرئيسي للتشاركية أو الشركة المساهمة متضمنا إسم التشاركية أو الشركة المساهمة وعنوانها وإسم المديريتين اللتين ترغب التشاركية العمل في نطاقها مرفقا بسند إنشاء التشاركية أو الشركة المساهمة ، وكافة المستندات اللازمة .

### المادة (18)

تقوم مصلحة الجمارك بعد دراسة الطلب والتأكد من إستيفاء التشاركيات أو الشركات المساهمة لكافة الشروط بقيدتها في السجل المعد لهذا الغرض، وتمنح مصلحة الجمارك التشاركيات والشركات المساهمة ما يفيد قيدتها في السجل ، كما تقوم صحة بإبلاغ المديريتين الجمركيتين اللتين تحدد بهما عمل التشاركية بما يفيد قيد التشاركية بالسجل كما تقوم بإبلاغ المديريات بذلك بالنسبة للشركات المساهمة .

### مادة (19)

يكون قيد التشاركيات والشركات المساهمة في السجل المعد بمصلحة الجمارك لمدة ثلاثة سنوات ويجدد لنفس المدة وبنفس الإجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة



## دولة ليبيا وزارة المالية

### المادة ((20))

- أ\_ يحصل عند تجديد قيد التشاركية التي تتخصص في أعمال التخليص الجمركي في السجل المعد بمصلحة الجمارك رسماً قدره ثلاثمائة دينار(300د.ل) .
- ب\_ يحصل عند تجديد قيد التشاركية في السجل المذكور رسماً قدره مائة وخمسون دينار(150 د.ل)
- ج\_ يحصل عند تجديد قيد الشركة المساهمة التي تتخصص في أعمال التخليص الجمركي في السجل المعد بمصلحة الجمارك رسماً قدره خمسمائة دينار(500د.ل) .
- د\_ يحصل عند تجديد قيد الشركة المساهمة في السجل المذكور رسماً قدره مائتان وخمسون دينار(250 د.ل) .

### المادة ((21))

يتولى مجلس تأديب المخلصين الجمركيين بمصلحة الجمارك محاكمة الذين يحالون إليه لمحاكمتهم تأديبياً عن المخالفات التي يرتكبونها أثناء أدائهم لعملهم بقرار من أمين اللجنة الشعبية لمصلحة الجمارك .

### المادة ((22))

يشكل مجلس تأديب المخلصين الجمركيين من رئيس لاتقل رتبته عن عقيد وثلاثة ضباط آخرين من الجمارك ومندوب عن نقابة المؤتمر المهني للمخلصين الجمركيين ويكون تشكيل المجلس بقرار من أمين اللجنة الشعبية لمصلحة الجمارك .

# دولة ليبيا وزارة المالية

## المادة ((23))

على مجلس التأديب إخطار المخلص الجمركي المحال للمحاكمة التأديبية أمامه بقرار الإتهام متضمناً التهم الموجهة إليه ومكان وتاريخ وزمان إنعقاد المجلس وذلك قبل الموعد المحدد لإنعقاده بعشرة أيام على الأقل بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

# دولة ليبيا وزارة المالية

## المادة ((24))

ينعقد مجلس التأديب بكامل هيئته وتكون جلساته سرية ويحق للمخلص أن يوكل محامياً أو يستعين بأحد المخلصين الجمركيين للدفاع عنه ، ويجوز لمجلس التأديب أن يطلب من المخلص المتهم لحضور أمامه فإذا لم يحضر جاز للمجلس إصدار قراره في غيابه .

## المادة ((25))

- 1- تصدر قرارات مجلس التأديب بأغلبية الأصوات وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس ويجب أن تشمل هذه القرارات على الأسباب التي بنيت عليها ويعلن المخلص كتابياً بقرار مجلس التأديب.
- 2- يحق للمخلص التظلم من قرار مجلس التأديب الصادر ضده إلي أمين اللجنة الشعبية لمصلحة الجمارك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه به ولأمين اللجنة الشعبية لمصلحة الجمارك الحق في الأمر بإعادة المحاكمة أمام مجلس جديد يشكل لهذا الغرض أو التصديق على العقوبة أو تخفيفها وتكون قراراته في هذا الشأن نهائية ويكون قرار مجلس التأديب نافذاً إعتباراً من تاريخ رفض التظلم أو إنقضاء فترة ثلاثين يوماً دون تقديمه .

## المادة ((26))

لمجلس التأديب توقيع إحدى العقوبات التالية :-

- 1- غرامة لا تقل عن (500) دينار ولا تزيد عن (1000) دينار.
- 2- الوقف عن مزاوله مهنة التخليص لمدة لا تزيد عن ستة أشهر .
- 3- إلغاء الترخيص نهائياً .